بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

١٦٠
العلوم

5 (Small)

سلم العلوم

DRAFT

No. Dated

A well known text of Sullam-al-Uloom wherein knowledge of thinking has been discussed,

The author is a well renowned writer of India and the ~~text~~ book has been prescribed as a text book for students of Logic in almost all the institutions of Nizami method of teaching.

A student Akbar Ali has written the written the MSS, most probably for his own use during his student life. 1321 Fasli

1119

قاضی محب اللہ المتوفی

Labour without genius will do more than genius without labour.

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانه ما اعظم شانه لا يحد ولا يتصور ولا ينتج ولا يتغير تعالى عن الجنس والجهات
جعل الكليات والجزئيات الايمان به نعم التصديق والاعتصام به جند التوفيق
والصلوة والسلام على من لعب بالدليل الذى فيه شفاء لكل عليل وعلى آله و
اصحابه الذين هم مقدمات الدين وحجج الهداية واليقين **اما بعد**
فهذه رسالة فى صناعة الميزان سميتها بسلم العلوم اللهم اجعلها بين المتون
كالشمس بين النجوم

مقدمه

العلم التصور وهو الحاضر عند المدرك والحق انه من اجلى البديهيات
كالنور والسرور نعم تنقيح حقيقته عسير فان كان اعتقاد النسبة خبرية
فتصديق وحكم والا فتصور ساذج وهما نوعان تباينان من الادراك
ضرورة نعم لا حجر فى التصور فيتعلق لكل شى **وههنا شك** مشهور
وهو ان العلم والمعلوم متحدان بالذات فاذا تصورنا التصديق فهما
واحد وقد قلتم انهما متخالفان حقيقة وحله على ما تفردت به
ان العلم فى مسئلة الاتحاد بمعنى الصورة العلمية فانها من حيث
الحصول فى الذهن معلوم ومن حيث القيام به علم ثم بعد التفتيش
يعلم ان تلك الصورة انما صارت علما لان الحالة الادراكية قد خالطت
لوجودها الانطباعى خلطا البتيا اتحاديا كالحالة الذوقية بالمذوقات
فصارت صورة ذوقية وكذا السمعية بالمسموعات فتلك
الحالة تنقسم الى التصور والتصديق حقيقة فتفاوتهما كتفاوت
النوم واليقظة العارضتين لذات واحدة المتباينين بحسب
حقيقتهما فتفكر وليس الكل من كل منهما بديهيا والا فانت مستغن

سر على محمد البرسى

عن النظر والنظر يا متوقفا على النظر و الالدار فيلزم تقدم الشئ على نفسه بمرتبتين
بل بمراتب غير متناهيه فان الدور مستلزم للتسلسل او تسلسل وهو باطل
لان عدد التضعيف ازيد من العدد الاصل و كل عدد من احدهما ازيد
من الاخر فزيادة الزايد لبعد الصرام جميع احاد الزيد عليه فان المبدء لا
يتصور الزيادة عليه والاوساط كلها متنظمة متواليه فح لو كان المزيد
عليه غير متناه لزم الزيادة في جانب عدم التناهي وهو باطل وتناهي العدد
ليستلزم تناهي المعدود فتدبر ولا يعلم التصور من التصديق وبالعكس
لان المعرف مقول والتصور متساوي النسبة فنعض كل واحد منهما بديهي
ونظري والبسيط لا يكون كاسبا فلا بد من ترتيب امور للاكتساب
وهو النظر و الفكر **وههنا شك** خولجب به سقراط وهو ان المطلوب
اما معلوم فالطلب تحصيل حاصل واما مجهول فكيف الطلب واجيب بانه معلوم من وجه
ومجهول من وجه فعاد قائلا الوجه المعلوم معلوم و الوجه المجهول مجهول وحله
ان المجهول ليس مجهولا مطلقا حتى يمتنع الطلب فان الوجه المعلوم وجهه
الاترى ان المطلوب الحقيقة المعلومة ببعض اعتباراتها وليس كل ترتيب مفيدا ولا
لمبجيا ومن ثم ترى الاراء تتناقضه فلا بد من قانون عاصم عن الخطاء فيه
وهو المنطق و موضوعه المعقولات من حيث الايصال الى التصور والتصديق و
ما يطلب به التصور و التصديق يسمى مطلبا و امهات المطالب اربع ما و اي
وهل و لم فما الطلب التصور بحسب شرح الاسم فتسمى شارحا او بحسب الحقيقة
فحقيقة و اي لطلب المميز بالذاتيات والعوارض وهل الطلب التصديق
بوجود الشئ في نفسه فتسمى بسيطة او على صفة اخرى فتسمى مركبة ولم

لطلب الدليل لمجرد التصديق او اللام في نفسه واما مطلب من وكم وكيف واين ومتى
فهي اما ذاتيات او مندرجة في المحمل الاكتة **التصورات** قدمناها وضعا التقدمها طبعا
فان المجهول المطلق يمتنع عليه الحكم قيل فيه حكم فهو كذب وحله انه معلوم بالذات
ومجهول مطلق بالعرض فالحكم وسلبه باعتبارين الافادة انما تتم بالدلالة منها عقليه
لعلاقة ذاتية ومنها وضعية لجعل الجاعل ومنها طبعية باحداث الطبيعة و كل
منها لفظية وغير لفظية واذا كان الانسان مدنى الطبع كثير الافتقار الى التعليم
والتعلم وكانت اللفظية الوضعية اعمها واسهلها فلها الاعتبار ومن ههنا تبين
ان الالفاظ موضوعة للمعاني من حيث هي هي دون الصور الذهنية والخارجية
كما قيل فدلالة اللفظ على تمام ما وضع له من تلك الجهة مطابقة وعلى جزءه تضمن
وهو لازم لها في المركبات وعلى الخارجة التزام ولا بد من علاقة مصححة عقلية
او عرفية قيل الالتزام مهجور في العلوم فانه عقلي وانقض بالتضمن وتلزمهما
المطابقة والعكس و كونه ليس غيره ليس مما يسبق الذهن اليه واتما
الافراد والتركيب حقيقة صفة اللفظ لانه ان دل جزؤه على جزء معناه فمركب
وليسمى قولا و مولفا والا فمفرد وهو ان كان مرآة لتعرف حال الغير فقط
فاداة والحق ان الكلمات الوجودية منها فان كان مثلا معناه
كون الشئ شيئا لم يذكر لبعد ولتسميتها كلمات لتصرفها ودلالتها
على الزمان و الا فان دل بهيأته على الزمان فكلمة وليس كل فعل عند
العرب كلمة عند المنطقيين فان نحو امشي وتمشي فعل عندهم وليس لكلمة
عند المنطقيين لاحتمالهما الصدق و الكذب و الا فهو اسم ومن
خواصه الحكم عليه و قولهم من حرف جر و ضرب فعل ماض لا يرد فانه حكم على

نفس الصوت لا على معناه والمختص به هو هذا والاول يجري في المهملات ايضا والغير
ان اتحد معناه فمع تشخصه وضعا جزئي ويدخل فيه المضمرات
واسماء الاشارات فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له
خاص على ما هو التحقيق وبدونه متواط ان تساوت افراده في الصدق والا
فمشكك وحصروا التفاوت في الاولوية والاولية والشدة والزيادة
ولا تشكيك في الماهيات ولا في العوارض بل في اتصاف الافراد بها
فلا تشكيك في الجسم ولا في السواد بل في اسود ومتأون احد الفردين
اشد من الآخر انه بحيث ينتزع منه العقل بمعونة الوهم امثال الاضعف
ويحمله اليها حتى ان الاوهام العامة تذهب الى انه مثالف منها
فافهم وان كثر معناه فان وضع لكل ابتداء فمشترك والحق انه واقع
حتى بين الضدين لكن الاعموم فيه حقيقة والمرتجل قيل من المشترك
وقيل من المنقول فان اشتهر في الثاني فمنقول شرعي او عرفي عام او
خاص قال سيبويه الاعلام كلها منقولات خلافا للجمهور والا فحقيقة
ومجاز ولا بد من علاقة فان كانت العلاقة تشبيها فاستعارة والا
فمجاز مرسل وحصروه في اربعة وعشرين نوعا ولا يشترط سماع الجزئيات
نعم يجب سماع انواعها علامة الحقيقة التبادر والعراء عن القرينة وعلامة المجاز
الاطلاق على المستحيل واستعمال اللفظ في بعض المسمى كالدابة على الحمار النقل والمجاز
اولى من الاشتراك والمجاز اولى من النقل والمجاز بالذات انما هو في
الاسم واما الفعل وسائر المشتقات والاداة فانما يوجد فيها بالتبعية وتكثر
اللفظ مع اتحاد المعنى مرادفة وذلك واقع لتكثر الوسائل والتوسع في محال البدائع

ولا يجب قيام كل مقام الآخر وان كان من لغة فان صحة الضم من العوارض يقال صلى عليه ولا يقال
دعا عليه هل بين المفرد والمركب تراف اختلف فيه والمركب ان صح السكوت عليه
تام خبر وقضيه ان قصد به الحكاية عن الواقع ومن ثم يوصف الخبر بالصدق
والكذب بالضرورة نقول القائل كلامي هذا كاذب ليس بخبر فان الحكاية
عن نفسه غير معقول والحق انه بجميع اجزاءه ماخوذ في جانب الموضوع فالنسبة
ملحوظة اجمالا فهي المحكي عنها ومن حيث تعلق الايقاع بها ملحوظة تفصيلا فهي الحكاية
ولنظير ذلك قولنا كل حمد لله فانه حمد من جملة كل حمد فالحكاية هو المحكي عنها فتامل
فانه جذر اصم والا فانشاء منه امر ونهي وتمن وترجي واستفهام وغير ذلك
وان لم يصح فناقص منه تقييدي وامتزاجي وغيره **فصل** المفهوم ان جهة
العقل تكثره من حيث تصوره فكل ممتنع كالكليات الفرضيه اولا كالواجب والممكن
والانفرادي فمحسوس الطفل في مبدا الولادت وشيخ ضعيف البصر والصورة
الخالية من البيضة العينة كلها خرسات لان شيئا منها لا يجوز العقل تكثرها على سبيل
الاجتماع وهو المراد **وههنا شك مشهور** وهو ان الصورة الخارجية
لزيد والصورة الحاصلة منه في اذهان الف تصوره كلها متصادقة فان
التحقيق ان حصول الاشياء بانفسها في الذهن لا باشباحها وامثالها
فتلك الصورة تكثر ومن ههنا يستبين كون الخارجي محمولا وهو الحق والجواب
بان المراد صدقها على كثيرين وهو محل بحثها ومنتزع عنها واللازم ان ههنا
لها محلا متعددا لا انها محل متعدد والمطلوب هو الثاني لان التصادق يصح
الانتزاع والظلية فان الاتحاد من الطرفين بل الجواب ان المراد تكثر المفهوم
بحسب الخارج فالصورة الحاصلة من زيد باعتبار الاذهان يستحيل ان تكثر

في الخارج بل كلها هوية زيد واما الكليات الفرضيه والمعقولات الثانيه فلعدم
اشتمالها على الهذيه لا ينقبض العقل بمجرد تصورها عن تجويز تكثرها في الخارج حتى قيل
ان الكليات الفرضية بالنسبة الى الحقايق الموجودات كليات هذا الكلية والجزئية صفة
المعلوم وقيل صفة العلم والجزئي لا يكون كاسبا ولا مكتسبا وقد يقال لكل منه ح
تحت كلي آخر ويختص بالاضافي كالاول بالحقيقي الكليان ان تصادقا كليا فمتساويا
والا فتفارقا فان كان كليا فمتباينان وان كان جزئيا فاما من الجانبين فاعم واخص
من وجه او من جانب واحد فقط فاعم واخص مطلقا واعلم ان نقيض كل شي
رفعه فنقيض المتساويين متساويان والا فتفارقا فيلزم صدق احد المتساويين
بدون الآخر هف **وههنا شك قوي** وهو ان نقيض التصادق رفعه
لا صدق التفارق وربما يكون نقيض المتساويين مما لا فرد له في نفس الامر كنقايض
المفهومات الشاملة فيصدق الاول دون الثاني وما قيل ان صدق السلب
على شي لا يقتضي وجوده فح رفع التصادق يستلزم التفارق بعد تسليمه انما يتم
اذا كانت تلك المفهومات وجودية كالشي والممكن واما اذا كانت سلبية كلا شريك
الباري ولا اجتماع النقيضين فلا مساغ لذلك فلا جواب الا بتخصيص الدعوى
بغير نقايض تلك المفهومات هذا ونقيض الاعم والاخص مطلقا بالعكس فان
انتفاء العام ملزوم انتفاء الخاص والا عكس تحقيقا لمعنى العموم **وشكك** بان لا
اجتماع النقيضين اعم من الانسان مع ان بين نقيضيهما تباينا واليض الممكن
العام عام من الممكن الخاص فكل لا ممكن عام لا ممكن خاص وكل لا ممكن خاص
اما واجب او ممتنع وكلاهما ممكن عام فكل لا ممكن عام ممكن عام والجواب ما مر من
التخصيص وبين نقيض الاعم والاخص من وجه تباين جزئي كالمتباينين لان

بين العينين تفارقا فحيث يصدق عين احدهما يصدق نقيض الاخر
وهو قد يتحقق في ضمن المباين الكلي كاللاحجر واللا حيوان والا انسان
واللا ناطق وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه كاللا بياض والا انسان واللا حجر
والحيوان **وههنا** سوال وجواب على لحق ما مر الكلي اما عين حقيقة
الافراد او داخل فيها تمام المشترك بينها وبين نوع آخر اولا ويقال لها ذاتيات
وربما يطلق الذاتي بمعنى الداخل او خارج يختص بحقيقة اولا ويقال لهما عرضيات
والجمهور على ان العرض غير العرضي وغير المحمول حقيقة قال العرض الا فاضل
لطبيعة العرض لا تشترط شيا عرضي ولا تشترط شي المحل ولا تشترط لا شي عرض المقابل
للجوهر ولذا صح ان النسوة ابرة والماء ذراع ومن ثم قال ان المشتق لا يدل
على النسبة ولا على الموصوف لا عاما ولا خاصا بل معناه هو القدر الناعت وحده
وهذا هو الحق ويويده ما قال ابن سينا وجود الاعراض في انفسها هو
وجودها لمحالها فالكليات خمس الاول الجنس وهو كلي مقول على كثيرين
مختلفين بالحقايق في جواب ما هو فان كان جوابا عن الماهية وجميع المشاركات
فقريب والا فبعيد **وههنا** مباحث الاول ان ما هو سوال عن تمام الماهية
المختصة ان اقتصر فيه على امر واحد فيجاب بالنوع او الحد التام وعن تمام المشتركة
ان جمع بين امور فيجاب بالنوع ان كانت متفقة الحقيقة وبالجنس ان
كانت مختلفها ومن **ههنا** يفتوح عدم امكان جنسين في مرتبة واحدة
لماهية واحدة الثاني وجود الجنس وهو وجود النوع ذهنا وخارجا
فهو محمول عليه فيهما ومنشا ذلك ان الجنس ليس له تحصل قبل النوع وان
كانت قبلية لا بالزمان فان اللون مثلا اذا خطرناه بالبال فلا يقع